

النشاط التجارى فى المغرب الأقصى خلال العهد الوطاسى (٨٧٦ - ٩٦١ هـ / ١٤٧١ - ١٥٥٤ م)

أ. أيمن السيد عبد اللطيف (١)

مُلخَص:

تلقى الدراسة الضوء على النشاط التجارى فى المغرب الأقصى فى عهد بنى وطاس، لا سيما فى ظل ما تمتع به المغرب الأقصى من ثروات مهمة تمثلت فى تنوع للمحاصيل الزراعية بسبب خصوبة التربة وتوفر وسائل الري، وما توفر به من ثروات معدنية وجغرافية أسهمت بشكل كبير فى ازدهار النشاط الصناعى والحرفى، بالإضافة إلى النشاط التجارى سواء على الصعيد الداخلى أم على صعيد الصلات الخارجية للبلاد سواء مع أوروبا أم بلاد المغرب الإسلامى الأخرى أم بلاد السودان.

Abstract:

The study sheds light on the commercial activity in the Far Maghreb during the era of Bani Wattas, especially in light of the important wealth that the Far Morocco enjoyed, represented in the diversity of agricultural crops due to the fertility of the soil and the availability of irrigation means, and the availability of mineral and geographical wealth that contributed greatly to the prosperity of Industrial and craft activity, in addition to commercial activity, whether at the internal level or at the level of the country's external relations, whether with Europe, the other countries of the Islamic Maghreb, or the countries of Sudan.

(١) باحث دكتوراه بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة



مقدمة:

لا ريب أن الحياة الاقتصادية للمجتمع المغربى قد تأثرت بالنواحي السياسية والحروب والاضطرابات الموجودة بالبلاد إبان حكم بنى وطاس، غير أن النشاط الاقتصادى قد استمر وتطور فى أغلب المناطق بالمغرب الأقصى، نظراً لتوفر العديد من المصادر والثروات الزراعية والمعدنية ببلاد المغرب والتي أتاحت استمرار النشاط الاقتصادى وازدهاره فى عدة مدن لاسيما المدن الكبيرة والتجارية منها، والتي أسهمت بنصيب كبير فى ازدهار الاقتصاد المحلى فى هذه الحقبة، وظهر ذلك جلياً فى المجال الزراعى والصناعى.

كذلك حظيت بعض المدن بالمغرب الوطاسى - لاسيما الكبيرة منها - بحركة تجارية واسعة بسبب ازدهار الزراعة وتنوع الصناعات والحرف بها مما أدى إلى وجود تجارة متبادلة بين أقاليم المغرب المختلفة. واشتملت التعاملات التجارية على العديد من الأنظمة التجارية كالبيع بالمعاوضة ونظام المزايمة والدلالة والسمسرة وغيرها من المعاملات التجارية. وقد أسهم ذلك فى استمرار النشاط الاقتصادى وتطوره، بغض النظر عن سرعة هذا التطور أو بطئه ومدى تأثيره بالأحداث السياسية؛ إذ أنه لا يوجد بالمصادر التاريخية ما يحملنا على الظن بأنه أصيب بتأخر جدى أو نكسة كبيرة، بل على العكس نجد أن هجرة الأندلسيين إلى المغرب واتصافهم بالمهارة يؤكد على تطور النشاط الاقتصادى بالبلاد فى هذه الفترة.

كما حظيت بعض المدن الساحلية بالمغرب الوطاسى بحركة تجارية بغية ترويج البضائع بين المغرب الأقصى وأوروبا من ناحية وبلاد المغربين الأدنى والأوسط وبلاد السودان وإفريقيا جنوب الصحراء من ناحية أخرى، حيث كانت السواحل المغربية محط أنظار التجار الأوروبيين كسوق رائجة لبضائعهم من منسوجات وأوانى وأسلحة و عطور فى مقابل الزيوت والحبوب والمواد ذات الأصل السودانى من العاج والذهب والملح والعييد وبعض التوابل. وسوف نلقى الضوء على الحركة التجارية فى هذه الحقبة التاريخية من خلال نشاط التجارة الداخلية وكذلك التجارة الخارجية لبلاد المغرب الأقصى.

من صعوبات الدراسة قلة المصادر التى تحدثت بشكل مباشر عن الدولة الوطاسية بشكل عام وعن المجتمع المغربى فى هذا العهد بشكل خاص، حيث أن المؤرخين القدامى منهم والحاليين يوجهون أقلامهم فى الغالب نحو كتابة التاريخ السياسى والعسكرى، لذلك اعتمد الباحث بشكل أساسى فى هذه الدراسة على كتب التراجم والطبقات والنوازل لاستقراء الأحوال



العامّة للمجتمع المغربي في هذه الفترة التاريخية من كافة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومدى تأثير المجتمع بالنواحي السياسية.

أهداف الدراسة:

- 1- إلقاء الضوء على المجال التجاري بالمغرب الأقصى خلال حكم بني وطاس، ورواجها بين المدن الكبرى وباقي المدن والقرى.
- 2- توضيح الدراسة حركة التجارة الداخلية ببني وطاس ومدى رواج الأسواق والحوانيت التي انتشرت بكافة المناطق.
- 3- إظهار النظم والتعاملات التجارية التي كانت منتشرة بالمغرب الأقصى فترة الدراسة.
- 4- تتبع الدراسة مراكز التجارة الخارجية بالمغرب الأقصى، والحركة التجارية مع أوروبا وباقي بلاد المغرب الأوسط والأدنى.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على جوانب الحياة للمجتمع المغربي في عهد بني وطاس (٨٧٦ - ٩٦١ هـ / ١٤٧١ - ١٥٥٤ م)، حيث أنه لم يتم تناولها باستفاضة في دراسات الباحثين الذين قاموا بدراسة هذه الفترة التاريخية والتي سموها بالغموض، وبنوا هذه النظرية انطلاقاً مما كان يعيشه المغرب آنذاك من حروب وفتن وأزمات اقتصادية وسياسية، إلى جانب قلة المعلومات بالمصادر التاريخية عدا بعض الإشارات وكتب التراجم التي تتحدث عن هذه الحقبة.

الكلمات المفتاحية: بنو وطاس، التجارة الداخلية، التجارة الخارجية، الأسواق، المغرب الأقصى، أسواق فاس، الموانئ المغربية، المحتسب.

المبحث الأول التجارة الداخلية

عادةً ما تنشط التجارة في أوقات السلم، أما في الاضطرابات والفتن الداخلية والتي انتشرت إبان الحكم الوطاسي فقد عكست أثراً سلبياً على الحركة التجارية بوجه عام، بالإضافة إلى الصراع الدائر على السواحل المغربية مع البرتغال وأسبانيا آنذاك، وعلى الرغم من ذلك فقد حظيت بعض المدن بالمغرب الوطاسي - لاسيما الكبيرة منها - بحركة تجارية بسبب ازدهار الزراعة وتنوع الصناعات والحرف بها مما أدى إلى وجود تجارة متبادلة بين أقاليم المغرب المختلفة.

المطلب الأول: النظم التجارية

كانت التعاملات التجارية تأخذ عدة أشكال منها البيع بالمعاوضة وهي تعادل المقايضة يعنى استبدال وتعويض سلعة بأخرى أو بمبلغ من المال وقد انتشر ذلك في القرى المغربية، فكان يستبدل تجار فاس منتجاتهم بجلود وسروج أهل هسكورة^(١). ومن الأنظمة المالية التي عرفت بالمغرب نظام المزايدة والدلالة والسمسرة حيث كثر وجود الدالين في الأسواق المغربية، والدلال يعتبر وكيل البائع أو التاجر، فقد كان الشائع بين التجار أن يقوم أحدهم بإعطاء السلعة إلى الدلال لبيعها له مقابل أجره معينة، ويبدأ عمل الدلال في منتصف النهار وينتهي في وقت متأخر من المساء^(٢)، وكانت بعض النسوة يبعن عند أبواب دورهن ويستعن بالدلال في ذلك فيقوم الدلال بالنداء عليها في السوق، وتحدث المزايدة بين الناس عند شرائها حتى أعلى سعر، والأجرة التي يأخذها الدلال هي ما يعرف بالسمسرة^(٣).

(١) الحسن بن محمد الوزان الفاسي المعروف بليون الإفريقي: "وصف إفريقيا"، ترجمه عن الفرنسية: محمد

حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية: ١٩٨٣، ج١، ص١٦٣.

(٢) المصدر السابق، ص٢٣٧.

(٣) الونشريسي (أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي ت: ٩١٤/٥١٠٩م): "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب"، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف د/ محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية، ١٤٠١/٥١٩٨١م، ج٦، ص٧٨.



ومن المعاملات التجارية في المغرب الوطّاسى نظام القراض وهو أن يقوم رجل بإقراض آخر مالا ليعمل به على وجه القرض نظير جزء من الربح، ويتم ذلك بعد إبرام عقد بين الطرفين يشهد عليه بعض الشهود العدول^(١).

كما عرفت الشركات التجارية وهي إقامة مشروع بين شخصين أو أكثر بعقد مبرم بينهم على أن يقسم الربح على أساس مدى المساهمة في الشركة^(٢)، ووجد أيضاً ما يعرف بنظام الوكيل التجارى والذى يتولى حق القبض وطلب الحقوق نيابة عن موكله، بناءً على عقد يبرم بينهما عند القاضى^(٣).

كذلك عُرف بالمغرب نظام الرهن ويقصد به رهن العقارات كالـدور والبساتين والأراضى والثمار أو الزروع مقابل مبلغ من المال، كما وجد أيضاً نظام العارية والسلف والكراء حيث جرت العادة على أن تستعير النساء الحلى أو تكتريه لمدة معينة مقابل مبلغ يتفق عليه، كذلك كان هناك كراء الثيران للحرث والبازى^(٤) للصيد واكتراء الحوانيت والسفن لنقل البضائع نظير أجره معينة يتفق عليها فى العقد^(٥).

أما عن المكاييل ببلاد المغرب فوجد المد القروى أو المغربى^(٦)، وكذلك المد النبوى والذى كانت تؤدى به الصدقات أو الزكاة^(٧) والذى كان لا يزيد عن رطل ونصف ولا يقل عن رطل وربع ويزن ست عشرة أوقية^(٨)، كما عرف الصاع ويعادل أربعة أمداد نبوية، وكذلك

(١) الونشريسى، المصدر السابق، ص ٥٦٢.

(٢) المصدر السابق، ج ٥، ص ٢١٥، ٢٣٦، ج ٨، ص ١٨٩.

(٣) المصدر السابق، ج ٨، ص ١٩٦، ج ١٠، ص ٣٣٢ وما بعدها.

(٤) الباز: الجمع بواز أو بزاة، وهو من جوارح الطير جنس من الصقور الصغيرة أو المتوسطة الحجم من فصيلة العقاب النسرية والتي تميل أنجحتها إلى القصر وتميل أرجلها وأذناها إلى الطول. انظر: ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن أحمد بن أبى القاسم ت: ٥٧١١/٣١١م): "لسان العرب"، دار المعارف، القاهرة، ص ٢٧٨.

(٥) الونشريسى، مصدر سابق، ج ٩، ص ١٠٦، ١٠٨، ١١٠، ج ٨، ص ٣٠٨ - ٣١١.

(٦) موسى لقبال: "الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربى نشأتها وتطورها"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى: ١٩٧١م، ص ٧٦.

(٧) الونشريسى، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٩٩، ج ٥، ص ١٤٤.

(٨) محمد المنونى: "ورقات عن حضارة المرينيين"، المملكة المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠-٢٠٠٠، ص ١٣٨.

الوسق والذي يعادل ستين صاعاً^(١)، أما الموازين فاستخدم القنطار ومقداره الشرعي مائة رطل، كما استخدم الرطل والأوقية^(٢).

ويتولى رئيس الأمناء - وهو ما يعرف بالمحتسب - تسعير كافة السلع ومتابعة المخالفات بالأسواق ومعاينة المخالف^(٣)، فالحسبة هي نظام إسلامي استجابة لحكم الله تعالى ولأمر رسوله صلوات ربي وتسليماته عليه، ثم صارت ولاية من ولايات الإسلام ونظاماً من أنظمة الحكم التي جرى عليها الولاية والحكام مع ولاية القضاء والمظالم وغيرها من الولايات، والحسبة نظام إسلامي شأنه الإشراف على المرافق العامة وتنظيم عقاب المذنبين، فهي وظيفة دينية قائمة على فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من خلال قيام المحتسب بالمحافظة على النظام العام وإلزام المجتمع بذلك^(٤).

وكانت الحسبة في العالم الإسلامي تسند إلى أحد الأعيان، أما في العهد الوطاسي فقد انحطت رتبها إلى درجة أنها بدأت تسند إلى أميين فضلاً عن أنها صارت موضع مساومة لدى السلطان، وكان محتسب فاس جابياً في نفس الوقت^(٥)، حيث يتولى مهمة الجباية بفاس ويؤدى إلى الخزينة الملكية ثلاثين ديناراً يومياً^(٦)، وكان يتجول في المدينة على ظهر جواده مخفوراً باثني عشر رامياً لمراقبة الخبز وتفقد أوزان الجزارين، وإن وجد غشاً في الميزان قام بمعاينة المخالف بجلده، كما كان يقوم بمعاينة المحتكر لأي سلعة بأن يكون للمحتكر رأس ماله

(١) القلقشندى (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد القلقشندى ت: ١٥٨٢/٤١٨ م): "صبح الأعشى في كتابة الإنشاء"، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٣٣٣-١٩١٥ م، ج ٥، ص ٢٠٤.

(٢) موسى لقبال، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣) محمد فتحة: "النوازل الفقهية والمجتمع - أبحاث في تاريخ المغرب الإسلامي من القرن ٦ إلى القرن ٩ هـ/ ١٢ إلى ١٥ م"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ١٩٩٩، ص ٣٢٨.

(٤) ابن الاخوة (محمد بن محمد بن أحمد القرشي ت: ٧٢٩/٣٢٩ م)، "معالم القربة في أحكام الحسبة"، تحقيق: محمد محمود شعبان، صديق أحمد عيسى المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، ص ٢٣ وما بعدها.

(٥) الونشريسي، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٨، ٦٣ وما بعدها.

(٦) إبراهيم حركات، "المغرب عبر التاريخ، من بداية المرينيين إلى نهاية السعديين"، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، طبعة: ١٤٢٠-٢٠٠٠، ج ٢، ص ١٩٨ وما بعدها.



أما الربح فيصدق به على ذوى الحاجة تأديباً له^(١)، وإذا عاد التاجر إلى ذلك مرة أخرى يضرب ويطاف به فى الأسواق ويسجن عقوبة له^(٢).

ومن المكوس التى فرضت على أهل المغرب فى العهد الوطاسى ضريبة مغرم السوق والتى كانت تجبى من التجار والباعة والصناع بالأسواق لتحسين الثغور المغربية^(٣)، ويعهد إلى أمناء السوق بتوزيع الضرائب على الناس، ومن هذه الضرائب أيضاً ضريبة تسمى مغرم الدور يتولى جبايتها عمال يترددون على الدور ويحصلونها من أصحاب العقارات السكنية^(٤)، كما وجدت ضريبة العشر ويتولى جبايتها عامل الأعشار وكان العشر على المحاصيل والأراضى الزراعية، وكان يساعد عامل الأعشار فى مهمته مجموعة من عمال الجباية والخراص الذين يقومون بخرص أى تقدير المحصول، وكان معظم هؤلاء العمال يوصفون بالظلم والتعسف ويعدون فى نظر الفقهاء من مستغرقى الذمة^(٥).

وقد حظى اليهود بالمغرب بشغل وظيفة الصرف ببيت مال المسلمين لخبرتهم فى أعمال الصرافة والحسابات المالية، فكانوا يتولون وزن الدراهم أو الدينانير المقبوضة والمنصرفة، واعتمد حكام بنى وطاس على ما يقولونه ويكتبونه فى سجلاتهم رغم اعتراض الفقهاء على ذلك ورفضهم وجود اليهود فى العمل ببيت مال المسلمين^(٦).

وكان يعهد بكتابة وثائق التجار والعقود إلى فئة الموثقين وكانوا يقومون بتحرير العقود المتعلقة بالسكان بالمدينة أو البادية التى كان يوقعها بعد ذلك القاضى^(٧)، وكانوا يخرجون أيضاً فى الجبايات المخزنية ويتولون كتابتها، وكان هناك أيضاً من عرف بالجلاس

(١) الوزان، مصدر سابق، ج١، ص ٢٥٠ وما بعدها.

(٢) الونشريسى، مصدر سابق، ج٦، ص ٤٢٥.

(٣) المصدر السابق، ج٥، ص ٣٢.

(٤) المصدر السابق، ج٦، ص ١٣٧.

(٥) مستغرق الذمة: لفظة أطلقها الفقهاء على كل من تولى جباية ظلم مختاراً، حتى وإن كان لا يأخذ لنفسه شيئاً. انظر: المعيار المغرب، ج٦، ص ١٣٧ وما بعدها.

(٦) المصدر السابق، ج١٢، ص ٣٧٦.

(٧) مارمول كربخال: إفريقيًا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي محمد زنيير محمد الأخضر، دار نشر المعرفة، ١٤٠٩/١٩٨٨، ج٢، ص ١٥٠.

الذي ينزل التاجر عنده فيتولى ضبط ما جلب وينظر في جميع ما يوظف عليه بيت المال، ويأخذ به سلعاً فيبيعها ويدفع ثمنها للوالى الذي يحصل على راتبه منه^(١).

ومن الدواوين التي كانت تعمل على تنظيم الشئون المالية والإشراف عليها ديوان الخراج، وكذلك ديوان المواريث وديوان الودائع وهي خاصة بالتعامل مع أموال الوراثة^(٢)، أما شئون الجمرك والضريبة التجارية فلا يديرها سوى موظف واحد، يؤدي يومياً ثلاثين مثقالاً للخرينة الملكية، ويضع أمام كل باب من أبواب المدينة حراساً وكتاباً يتقاضون المكوس عن كل البضائع القليلة الأهمية في الأبواب، ويصحب البضائع الأخرى حرس من الباب إلى مكتب الجمرك، ويتقاضى الحراس والكتاب بعض التعويضات بحسب كمية البضائع، ويذهب هؤلاء الحراس أحياناً إلى خارج المدينة لملاقاة البغالين حتى لا يخفوا شيئاً من البضاعة وتضاعف الرسوم حال إخفاء البضاعة ولا يؤدي أى رسوم عن الخشب والقمح والبقر والدجاج، وكذلك عن الأغنام المجلوبة إلى فاس لكن يتم الدفع في المجزرة^(٣).

وكانت دار السكة توجد بجوار قصر الملك بفاس الجديد، حيث يقيم المشرف عليها، وبالقرب منها دار الصاغة والصراف الذي يملك حق السكّ ويزن النقود ويضع عليها السعر^(٤)، وقد تأثر النظام النقدي ببلاد المغرب في العهد الوطاسي بالحياة السياسية فقد تدهورت العملة الذهبية والتي عرفت بالدينار الذهبى العثمانى فى العهد المرينى والتي اتسمت بالجودة وصحة الوزن، وأحلت مكانها الدنانير الفضية حيث كانت هى السكة الجارية^(٥)، وقد وجد تزيف العملة بالمجتمع المغربى وهى من الأسباب التى أثرت على النظام النقدي آنذاك^(٦).

(١) الونشريسي، مصدر سابق، ج٢، ص٥٨، ٦٣ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ج١٠، ص٢٢، ١٢٢، ٤٠٧ وما بعدها.

(٣) الوزن، مصدر سابق، ج١، ص٢٥٠ وما بعدها.

(٤) المصدر السابق، نفس الجزء، ص٢٨٣؛ مرمول كربخال، مصدر سابق، ج٢، ص١٥٧.

(٥) الونشريسي، مصدر سابق، ج٥، ص١٨٩، ٢٧٢.

(٦) الوزن، مصدر سابق، ج١، ص٢٧٦.



المطلب الثاني: الأسواق والحوانيت

اختصت كل سوق بصناعة معينة أو نوع معين من السلع، وغالباً ما تكون هذه الأسواق حول المساجد على حسب ما توفره لها من احتياجات المسجد، فهناك سوق الشماعين لوجوب الاستضاءة بالشموع وهناك سوق العطارين وباعة البخور^(١)، وكذلك سوق القباقيب^(٢) لوجوب الوضوء، وإلى جانب هذه الأسواق المأذنون لكتابة عقود الزواج، ولارتباط المسجد بالأسواق، سميت أبواب المساجد بأسمائها، مثل مسجد القرويين في فاس فيه باب الكتبيين وباب الشماعين وباب الموتقين، ثم تتعاقب الأسواق طبقة طبقة فهناك أسواق للرقيق^(٣)، وأخرى للزيت واللبز والغزل والعطارة والخضر واللحم وغيرها من السلع^(٤)، إلى أن يكون آخرها إلى جانب سور المدينة والتي يجب أن تكون بعيدة عن المنازل والسكان حتى لا تؤذيهم برائحها أو أدخنتها مثل الدباغين والصباغين والحدادين وغيرها من الحرف^(٥).

كما وجدت بالقرى البعيدة عن المدن أسواق خاصة بها يباع بها اللحم والسمن والخضر والفاكهة وكان البيع بها يتم جزافاً دون ميزان، أما سكان القرى القريبة فكانوا يقومون بتسويق سلعهم في الحواضر، حيث ينزلون بفنادق المدينة لبيعها بسعر أعلى وفي وقت وجيز حتى يتمكنوا من العودة إلى قراهم^(٥).

ونقتبس من الوزان المتوفى عام (١٥٢٠/٥٩٢٦م) وصف أسواق فاس حيث أعطانا وصفاً دقيقاً لها، فكانت مفصولة بعضها عن بعض، وأهمها يوجد حول جامع القرويين وبالقرب منه سوق الكتبيين وبائعى الأحذية الذين كانوا يشترون الأحذية والخفاف بالجملة من الخرازين ثم يبيعونها بالتفصيل، وكان للخرازين حيان مخصصان لصناعة الأحذية وبعدهم صانعو نطاقات النساء وهي من الصوف وبعضهم كان يصنعها من الحرير من ضفائر

(١) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٢٣٤؛ مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٥٠ وما بعدها؛

إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٢) أحمد مختار العبادي: "مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس"، مؤسسة شباب

الجامعة، ١٩٨٣، ص ١١٠.

(٣) الونشريسي، مصدر سابق، ج ٣، ص ١٥٧، ٢١٧، ج ١٠، ص ٢٤٢، ٤٠٩، ج ١١، ص ١٢٥.

(٤) عثمان الكعاك: "الحضارة العربية في حوض البحر المتوسط"، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة،

١٩٦٥م، ص ٦٦.

(٥) الونشريسي، مصدر سابق، ج ٥، ص ٨٨ - ٩٨، ج ٦، ص ٤٢٦.



غليظة، ويوجد بعيداً منهم صانعو الفرش والوسائد الصيفية وبعض البسط الجلدية الصغيرة^(١)، ثم نجد بعد ثلاثة أحياء للخياطين بعدها حتى خاص بالعمال، وبعيداً منها يوجد حتى آخر تصنع فيه جميع ما تزين به البرانس من بلوطات حريرية وغيرها^(٢).

وأمام الباب الرئيس للجامع باعة الفواكه وبعد ذلك تجد بائعي الأزهار الذين يبيعون أيضاً الليمون والحامض، ثم بائعو اللبن الذين يشترون اللبن من البقارين فيعلفون الأبقار لهذه التجارة ويرسلون كل صباح اللبن في أوعية من خشب مطوقة بالحديد ضيقة جداً في فمها وعريضة في قعرها، فيبيعه اللبانون في آنية الميورقي المزخرفة، وما يتبقى منه يشتريه تجار ليصنعوا الزبد واللبن الرائب^(٣).

ويوجد سوق العطارين وهو عبارة عن زقاق مغلق من طرفيه ببايين عليهما حراس يتجولون ليلاً بالفوانيس والكلاب والأسلحة ويتكفل العطارون بنفقات هؤلاء الحراس، ودكاكين العطارة كانت كثيرة الزخرفة ذات سقوف جميلة وخزائن، وفي سوق العطارين كانت تباع المواد المتعلقة بالعطارة والطب أو الأعشاب المستخدمة للعلاج أما الأدوية والمراهم فكان الأطباء يعدونها في منازلهم ثم يبيعونها في دكاكين الأطباء والتي كانت مجاورة لدكاكين العطارين، وإلى جانب العطارين من جهة الشرق صانعي الإبر، وبالقرب من سوق العطارين يوجد دكاكين يصنع فيها المشط، وأمام هذه الدكاكين دكاكين لموريسكيين يصنعون أسلحة نارية، وبعدها دكاكين لا يصنع فيها إلا المكناس من سعف النخل، وبجوارها دكاكين لصانعي المسامير والمكايل والأوزان^(٤).

وضم السوق أيضاً بائعي القطن ثم صانعي النطق الجلدية والخفاف والأرمة الجلدية وصانعي المشدات الذين يصنعون أغمدة السيوف ويموهون الركابات واللبنات واللجم بالذهب ويزخرفونها بمنتهى الإتقان، ودكاكين لصانعي أغشية السروج من الجلود المغربية أو من جلد الماعز القرطبي والمخيطة بدقة متناهية، وأيضاً يوجد صانعو الدلاء الجلدية التي تستعمل في المنازل التي بها آبار بالناحية الغربية لجامع القرويين بطريق مكناس، ودكاكين لصناعة

(١) الوزن، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٤٠ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٣٤؛ مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٥٠ وما بعدها؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٤) الوزن، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٣٩-٢٤٣؛ مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٥٣ وما بعدها.

أمشاط من الحديد حادة جداً لإصلاح الكتان ونفش الصوف، وبعدهم يأتي النجارون الذين يصنعون المحاريث وعجلات العربات وعجلات للطاحونات أو لرفع الماء، وبعدهم يأتي الصباغون وصانعو الرماح الطويلة، ثم بائعو الأواني الخزفية ذات الصنعة المتقنة^(١)، ثم يأتي البيطريون وأمهم مباشرة صانعو حبال القذافات والحراب والسهام، وبجانبهم الذين يطرون جلود البقر وكذلك جلد الماعز المدبوغ الملون^(٢). وعلى مسافة قريبة يوجد الجزائريون في نحو أربعين دكاناً مرتفعة على شكل دكاكين الحرف الأخرى، ويقومون بفصل اللحم ووزنه ولا تذبح البهائم في الدكاكين ولكن في مجزرة بجوار النهر حيث تسلخ وتحمل إلى الدكاكين بواسطة حمالين تابعين للمجزرة، وقبل أن تحمل الذبائح تعرض على المحتسب الذي يأمر بفحصها ويسلم بطاقة مكتوباً عليها السعر الذي يباع به اللحم، ويلزم الجزائر أن يلصق هذه البطاقة على اللحم^(٣).

وقد وجدت أسواق اللوجبات الجاهزة والمطاعم مثل سوق الدخان حيث تباع الفطائر المقلية في الزيت (الاسفنج)، ولبائعي الفطائر في دكاكينهم عدة آلات وغلماي ويبيعون منها كميات كبيرة تؤكل عند الفطور لاسيما أيام الأعياد وقبل أيام الصيام وتؤكل مع اللحم المشوى أو العسل أو مع حساء يصنع بدق اللحم وطبخه ثم يصنع منه حساء سائل يصبغ بلون أحمر، أما بالنسبة للشواء فيوجد فرنان أحدهما فوق الآخر توقد النار في الأسفل حتى إذا سخن الفرن الأعلى أدخلت فيه الخرفان كاملة من فتحة في أعلاه حتى ينضج ويستمر الطهي خلال الليل ويشرع في الصباح في بيع هذا اللحم المشوى، وحول الساحة يوجد دكاكين تباع فيها الشعيرية وأخرى تصنع فيها كرات صغيرة من اللحم المفروم تقلى في الزيت مع كثير من التوابل وتصنع من لحم البقر^(٤). وتباع الأكارع عادة مطبوخة، ويبيع كذلك اللحم والسماك المقلان ونوع آخر من خبز خفيف مصنوع من أشربة ومعجون بالسمن ويؤكل بالزبد والعسل، ومن عادة الفلاحين أن يتناولوا في نفس الدكاكين هذه الأطعمة قبل أن ينصرفوا إلى أشغالهم في الحقول، ويأتي بعد هؤلاء باعة الزيت والسمن والمالح والعسل والجبن الطرى والزيتون

(١) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٣٤ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٣٩ وما بعدها؛ مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٥٠ - ١٥٤؛

إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٣) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٣٧-٢٤٠.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٣٥ وما بعدها.



والليمون (الحامض) والجزر، ودكاكينهم مليئة بأوانى الخزف المايورقى، وتباع جرار الزبد والعسل بالمزاد، والدالون حمالون مختصون يكيلون الزيت عندما يباع بالجملة، وتسع هذه الجرار مائة وخمسين رطلاً، والخزافون ملزمون بنصعها فى حجم هذه السعة^(١).

ويباع كل من الجزر واللفت فى وسط الساحة وكان يستحسنهما أهل فاس ولا يمكن شراؤهما مباشرة من الزراع باستثناء بعض الأشخاص الذين يؤدون ضريبة خاصة للجمرك^(٢). وإلى الشمال من هذه الساحة يقع سوق الخضر^(٣)، ثم تأتى دكاكين تصنع فيها قبعات من التبن أو سعف النخل، وسلال صغيرة متقنة الصنع، فبائعى الملح والجبص يشترونهما بالجملة ويبيعهونهما بالتقسيط^(٤).

وأمام هذه الساحة ساحة أخرى يباع فيها القمح والشعير والتبن والشمع بالجملة وبالتقسيط، وقريباً منها ساحة الملابس الداخلية على شكل رواق كبير ذى أربعة أبواب ويقام فيها سوق يومياً مزدحم دائماً بالنساء للبيع والشراء^(٥).

وعلى مسافة بعيدة نجد بائعو الصابون السائل ودكاكينهم قليلة لأنها توجد فى كل الأحياء، ويتم صناعة الصابون فى الجبال المجاورة وينقله الجبليون والبغالون ثم يبيعهونه لأصحاب هذه الدكاكين^(٦).

يوجد بعد ذلك بائعو الدقيق ودكاكينهم المجتمعة قليلة لأنها متفرقة فى كل الأحياء ثم جماعة بذور الحبوب والخضر، ويوجد بهذا السوق عدد كثير من الحمالين الذين يملكون بغال وخيول بالبرادع وعليهم أن يزنوا الحبوب قبل حملها فوق بعضها البعض، وعددهم يزيد عن الثلاثمائة من الحمالين وسائقى العجلات لنقل البضائع.

يأتى بعد ذلك السوق الذى يباع فيه خيط الكتان وتحلج أليافه، وسوق الكتان هذا عبارة عن بناء كبير تحيط به أربعة أروقة فى أحدها باعة نسيج الكتان والمستخدمون الذين يزنون

(١) المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(٢) إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٣) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٣٥ وما بعدها.

(٤) مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٥١.

(٥) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ١٥٢ وما بعدها.

(٦) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٣٨؛ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، مرجع سابق، ص ٢١٥.



الخيط وفي الرواقين الآخرين النساء اللاتي يبعن هذا الخيط، ويبيع الخيط أيضاً دلالون يعرضونه في السوق، وفي وسط ساحة السوق غرس عدد من أشجار التوت لنشر الظل^(١).
ويوجد ساحة مخصصة لتجار الأقمشة الحريرية مثل الحرير الملون لتطريز القمصان والوسائد وغيرها ويشغلون نحو خمسين دكاناً، بينما يبيع بعضهم الجداول والطرر الخاص بطقوم الخيل وغيره من أنواع الزينة ولهم نفس عدد الدكاكين، ثم نجد بعد ذلك حيان آخرا يشغلها تجار الأقمشة الصوفية أى المستوردة وكلهم أندلسيون، كما يباع بها أقمشة حريرية وقلنسوات وحرير خام، ثم يأتى مكتب محصلى الضرائب لأن هذه الأقمشة تباع بالمزاد وتحمل إلى مستخدمى الضريبة لختمها ثم ينادى الدلالون عليها أمام دكاكين التجار، ويبلغ عدد الدلالين نحو الستين^(٢). ثم ساحة تباع بها ملابس مستعملة من القماش الأوربى يأتى بها أهل المدينة ليبيعوها وينادى عليها الدلالون عادة كل مساء، وجوارها بعض الدكاكين الصغيرة التى يباع فيها الزرابى وأغطية الفرش^(٣).

وتتصل هذه الساحة بقاعة الكتان والدكاكين التى يباع فيها القطن ودكاكين أخرى تباع فيها الخيام وسراديق البادية، وقريب منها توجد دكاكين لبيع الطيور داخل الأقباص أو مذبوحة، ويوجد أيضاً بالقرب من هذا السوق دكاكين يباع فيها صوف جلود الضأن التى تطرى وتصنع منها الجلود الناعمة، وباعة الصابون والمكانس والصانعون لأغطية الفرش والشبكات التى تزين بها الخيام، وبالقرب منهم تجار يبيعون الطيور والعصافير ويطلق على هذا المكان سوق الطيريين^(٤). وفي وسط هذه الساحة مكان مسور تباع فيه جميع أنواع الخضروات ودكاكين لبيع حلوى العسل والاسفنج نجد سوق آخر يباع فيه الزرابى والقمصان وأقمشة الصوف من صنع محلى^(٥).

ومما يؤكد على رواج الأسواق كثرة العرض والطلب، فنجد أن الحليب وحده كان يباع منه نحو خمسة وعشرين برميلاً، وكان يباع من الجزر واللفت أكثر من خمسمائة حمل

(١) الوزن، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٣٨ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٤٣ وما بعدها.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٣٤؛ مرمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٥١.



يوميًا^(١)، وقد قصدنا نقل ما ذكره الوزان عن الأسواق بحاضرة فاس بشيء من التفصيل لندلل على مدى نشاط الحركة التجارية آنذاك ورواج كافة السلع رغم الاضطرابات والحروب التي كانت تشهدها البلاد، وكذلك كانت بباقي المدن والأقاليم التي انتشرت بها الأسواق للسلع والمنتجات المتنوعة، إلى جانب تجارتها مع فاس العاصمة وباقي الأقاليم بالمملكة، وبخاصة المدن التي تقع بالطريق المؤدية إلى فاس^(٢)، فكان يأتيه التجار من كل أنحاء إقليم تامسنا لشراء القمح ويؤدون رسم مرور لكل حمل كتان أو قماش ينقلونه^(٣)، وكانت تقام بالبخيلة كل سنة سوق يشد إليها الرحال من جميع أهل تامسنا حيث كانت تقع في وسط إقليم تامسنا على الطريق المؤدية من الرباط إلى مراكش^(٤)، كما وجدت أشجار البلوط حول مدينة المعمورة بإقليم فاس وعمل الأعراب على نقله بكميات كبيرة وبيعه في فاس^(٥).

وكانت مدينة مكناس تنتج كميات كبيرة من الكتان يباع معظمها في فاس وسلا، كذلك الزيتون الذي يتوفر بكثرة بها ويبيع القنطار منه بمنقال ونصف، وكانت تنتج البرقوق الأبيض والدمشقي وكان الحمل منه يباع بخمسة أو ستة (بيوتشات)^(٦)، وتوفر بها كميات كبيرة من العناب وكانت تحمل كميات كبيرة منها إلى فاس لبيعها، ويعقد سوق أسبوعية كل يوم اثنين ويكون خارج المدينة قرب الأسوار، ويأتي إليه عدد كبير من أعراب المناطق المجاورة بأبقارهم وأغنامهم وسائر أصناف الماشية ويحملون كذلك السمن والصوف الذي يباع بأبخس الأثمان^(٧).

وكانت أغلب الأسواق بالمغرب الأقصى تعقد بصفة أسبوعية، فكان في مدينة القصر الكبير في البادية سوقاً يوم الاثنين من كل أسبوع، يقصده الأعراب والبربر من المناطق

(١) إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٢) محمد بن ساعو: "التجارة والتجار في المغرب الإسلامي" القرن ٧-١٠/١٣-١٥ م، رسالة ماجستير، الجمهورية الجزائرية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٤٣٥/١٤/٢٠١٤ م، ص ٢٣.

(٣) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٠٠.

(٤) المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٥) أبو الحسن علي الجزنائي (ت: القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي): "جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس"، تحقيق: عبد الوهاب منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، ١٤١١-١٩٩١، ص ٣٥.

(٦) هي فئة من العملة الإيطالية قيمتها ٧ اسم ذهب، الوزان، مصدر سابق، ج ١، حاشية ص ٢١٤.

(٧) المصدر السابق، ص ٢١٤ وما بعدها.



المجاورة بالقمح والمواشى والتمر والسمن والصوف والجلود وغيرها من البضائع^(١)، وفي مدينة أكلا يقام في البادية سوق حسن جداً على نهر ورغة ويعقد كل أسبوع ويقصده العديد من الأعراب وفلاحى هذه الناحية كما يقصده كثير من تجار فاس ليشتروا جلود البقر والصوف والشمع لأن هذه المواد وافرة في هذا الإقليم^(٢)، ووجدت بجبل بنى فنزكار والذى يبعد عن فاس حوالى سبعين ميلاً سوق كبير يقام يوم السبت يوجد فيه كل أصناف التجار وأنواع البضاعة^(٣).

وفى جبل بنى منصور كان يقام كل أسبوع سوقاً يختص بالبصل والثوم والزبيب والسردين المملح^(٤)، وكان سكان جبل زرويل يقيمون سوقاً مرة في الأسبوع لا يعرض فيه غير التين المجفف والزبيب والزيت^(٥)، وكانت تنقل كميات كبيرة من الجوز والزبيب إلى فاس من جبل بنى بوشيب^(٦). وينتج جبل لوكاى كثيراً من العنب الذى يصنع منه الزبيب، والتين واللوز والزيتون والسفرجل والليمون، وسكان هذا الجبل أثرياء بسبب تجارتهم فى هذه المنتجات التى يتم بيعها بمدينة فاس لقرب هذا الجبل منها^(٧).

ويعقد السوق بجبل بنى أحمد مرة في الأسبوع، حيث تباع كميات عظيمة من الزيت والزبيب الأحمر، ويقصدها تجار فاس ليشتروا الدبس والتين والزيت^(٨)، ويوجد فى جبل وزروال سوق يجتمع فيه أناس كثيرون من الجبال المجاورة ويبيع فيه كميات كبيرة من الخمر ونسيج الكتان، وفى هذا الجبل مدينة صغيرة متحضرة جداً وتحيط بها أغراس كثيرة من الكروم وأشجار السفرجل والليمون وتحمل ثمارها إلى فاس، وفيها قضاة ومحامون^(٩).

ويقام فى جبل وردان - وهو من جبال إقليم كرط - سوقاً كبيراً يوم السبت على ضفة نهر صغير، يلتقى فيه معظم فلاحى كرط، ويأتى إليه كذلك عدد كبير من تجار الحديد، وتتم

(١) المصدر السابق، ص ٣٠٣ - ٣٠٥؛ مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٩١.

(٢) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٠٨ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٢٠ وما بعدها.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٢٩ وما بعدها.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٣١.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٣٣.

(٧) المصدر السابق، ص ٣٣٥ وما بعدها.

(٨) المصدر السابق، ص ٣٣٧ وما بعدها؛ مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٥٥.

(٩) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٣٦ وما بعدها.



المبادلات التجارية بأجهزة الخيل وبالزيت في مقابل الحديد، إذ لا تنتج بلاد كرط الكثير من الزيتون^(١)، كما كان التجار بجبل بنى سعيد ينقلون كميات كبيرة من الحديد إلى فاس في شكل سبائك^(٢).

وكان التجار من فاس يأتون إلى منطقة هسكورة لعقد صفقات عظيمة الأرباح من تجارة الجلود والثياب الصوفية الجميلة والتي اشتهرت بها هذه المنطقة إلى جانب إنتاج الزيت بغزارة^(٣)، كما ينتج جبل مرنيصة كميات كبيرة الزيتون والتين، ولذلك نشطت تجارة الزيت وكميات الفاكهة والتي تحمل للبيع بفاس وباقي الجهات المختلفة، وكذلك جيرانهم بجبل آيشتوم الذى ينتج كميات كبيرة من أشجار الزيتون، وأهله أغنياء لهم قصبه كبيرة مفتوحة ويقوم فيها عدة صناعات وتجار يتجرون بفاس فيأتون منها بالكتان والصوف والقماش وغيرها من المنتجات ويشتررون كميات كبيرة من الزيت^(٤)، واشتهرت مغيلة بتجارة الزيت وإنتاج القمح والقنب والبابونج والكرويا والحناء والكبار والتي تزرع على قمة الجبل وفي سهل بالأسفل، وتحمل هذه المنتجات للتجارة بأسواق فاس^(٥). التجارة الرئيسية لسكان جبل زرهون هي الزيت، والذي يحملونه لبيعه في سوق فاس ومكناس وغيرها من المدن^(٦)، ويقام بمدينة قصر فرعون سوق كل يوم أربعاء على ربوة قريبة منه، يأتي إليه التجار من فاس ومكناس وسائر البلاد المجاورة^(٧).

وسكان مدينة ترغة بإقليم الريف كلهم صيادون يملحون ما يصطادونه من سمك وبييعونه، وتمتد ترغة مدينة فاس بكميات هائلة من الأسماك، حيث أن الصيد هو المهنة الرئيسية لأغلب السكان الذين يملحون أسماكهم وبييعونها للتجار الوافدين إليهم من الجبال المحيطة وجميع الجهات ويحمل إلى مسافة تناهز مائة وعشرين ميلاً في داخل البلاد^(٨).

(١) المصدر السابق، ص ٣٤٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٤٤ وما بعدها.

(٣) إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص ٢١٣.

(٤) الوزن، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٣٤ وما بعدها؛ مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٥٢ وما بعدها.

(٥) الوزن، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٩٧؛ مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٨٤.

(٦) مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٨١ وما بعدها.

(٧) المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٨) الوزن، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٢٤ وما بعدها؛ المصدر السابق، ص ٢٢٩.



وكان الفحم يباع فى أسواق فاس حيث يأتى التجار إلى سهل المرجة والذى يقع بين جبال الأطلس حيث أن جميع سكانه يعملون بالفحم ويستخرجوا منها مائة حمل من الفحم^(١). كما كان السكان فى مدينة العرائش كلهم فحامون وأهم تجارتهم الفحم فكانوا يصنعونه ويرسلوه بحراً إلى أصيلا وطنجة^(٢).

ويجمع سكان بنى وارثين كميات كبيرة من القمح يحملونها إلى فاس مع كميات من الأرز وكذلك يتجرون فى المواشى^(٣)، كما تمتعت جزولة بتجارة الأوانى النحاسية التى تصنع بها وتصدرها إلى فاس وجميع أقاليم المملكة^(٤).

ومن بين السلع المميزة بأسواق فاس الكتب والمخطوطات، حيث كان سكان جبل مسطاسة بالأطلس ينسخون عدداً كثيراً من الكتب ويبيعون مخطوطاتهم فى فاس، وذلك لمعرفة الجيدة بالكتابة وبخطوط غاية فى الإتقان^(٥).

وكعادة الأسواق على مر العصور وجد بها العديد من مظاهر الغش والتدليس ومن أمثلة ذلك بيع الخبز ناقص الوزن وخط القمح الرديء بالطيب، وخط العسل الجيد بالرديء والزيت القديم بالجديد، ومزج اللبن بالماء وتبييض الأكسية بالكبريت ودهن التين بالزيت، وقيام الجزارين بخلط اللحم السمين بالمهزول وغير ذلك كثير^(٦).

(١) الوزن، مصدر سابق، ج١، ص٣٦٤ وما بعدها.

(٢) المصدر السابق، ص٣٠٢؛ مارمول كربخال، مصدر سابق، ج٢، ص١٨٨.

(٣) مارمول كربخال، مصدر سابق، ج٢، ص١٨٥.

(٤) إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص٢١٣.

(٥) الوزن، مصدر سابق، ج١، ص٣٦٨.

(٦) الونشريسى، مصدر سابق، ج٦، ص٥٤، ٤٠٩، ٤١٠ - ٤١٦.



المبحث الثانى التجارة الخارجية

إن الموقع الجغرافى للمغرب الأقصى جعل منه همزة الوصل بين أوروبا من جهة وبلاد السودان من جهة أخرى، ولذلك تعددت الطرق التجارية التى ربطت بين بلاد المغرب وبلاد السودان وبخاصة السودان الغربى، وأغلب الطرق التجارية من الأسواق المركزية للذهب على شواطئ نهر النيجر كانت تتجه نحو المغرب قاصدة منطقة السوس ودرعة وتافيلالت، ثم تتجه القوافل نحو أسفى ومراكش وبعدها تتجه إلى ازموور وسلا وفاس^(١).

ولقد أعطيت مراكب البندقية شهادة أمان فى عام ١٥٠٦/٩١١ م للقيام بعمليات تجارية ببلاد المغرب، فكانت الميناء فى مدينة بادس تأتى لها سفن البندقية مرة أو مرتين فى السنة حاملة بضائعها، فتتجر فيها بالمبادلة والبيع نقداً، بالإضافة إلى أنها تنقل البضائع وحتى الركاب المسلمين أنفسهم من هذا الميناء إلى تونس، وأحياناً إلى البندقية أو حتى الاسكندرية وبيروت^(٢)، وفى مدينة غساسة التى كان لها ميناء حسن تأتية سفن البندقية أبرمت به صفقات تجارية مهمة مع أهل فاس تدر عليهم أرباحاً وافرة^(٣).

ولقد شجعت السلطة السياسية لبنى وطاس الحركة التجارية بين الطرفين ويتضح ذلك من خلال المراسلات بينها وبين ملك فرنسا والتى أثبتت مجموعة الهدايا الفاخرة والمتنوعة للملك الوطاسى من قبل فرانسوا الأول، وقد أرسل السلطان أبو العباس أحمد بن محمد الشيخ برسالة بتاريخ ١٥٣٣/٩٤٠ م لملك فرنسا يمنح فيها للسفن الفرنسية بحرية الملاحة والتجارة على السواحل المغربية^(٤).

(١) نوال على محمد عبد العزيز: "علاقات المغرب الأقصى الخارجية فى عهد بنى وطاس ٨٦٩-

٩٦٢ هـ/١٤٦٥-١٥٥٤ م"، مع تحقيق مخطوط ذكر قصة المهاجرين المسمون بالبلديين لمؤلف

مجهول، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، سنة ١٩٩١، ص ١٤٣.

(٢) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٤٢؛ مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٦٢

وما بعدها.

(٣) Assaad, Abd Alaziz: "La Ocupacion Ibérica del Litoral Marroqui (Siglos XV-(XVI) y la Resistencia", HumanIndex, 2011, p18.

(٤) عبد الهادى التازى: "التاريخ الدبلوماسى للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم"، المجلد السابع، عهد بنى مريم والوطاسيين، ١٤٠٨-١٩٨٨، ص ٢٩٣ وما بعدها.



وكان في ميناء سلا عدد كبير من التجار الجنوبيين والبنديقيين والإنجليز والفلامنكيين (سكان هولندا)، وكان أكثرهم نشاطاً الجنوبيون الذين كانوا يروجون تجارة واسعة بكل من فاس وسلا^(١)، كما تميز سكان مدينة انفا بعلاقاتهم التجارية الوثيقة مع التجار البرتغاليين والإنجليز^(٢).

كما كانت مدينة سبتة من هذه المدن التي وجدت بها تجارة واسعة بين أقاليم السودان وأوروبا، فكان يأتي إليها التجار من كل جهة بسبب جودة مصنوعاتهم من الذهب والفضة والنحاس حيث كان بها عمال مهرة اتسمت صناعتهم بالإتقان والدقة إلى جانب وجود جميع أنواع المنسوجات والصوف والكتان، فكانت من أجود المنسوجات آنذاك، ومن المدن التي استمرت بها حركة التجارة مدينة سوسة ودرعة وتنوعت بهما المنتجات المغربية والتي انتشرت في أوروبا مثل المصنوعات النحاسية كالشمعدانات والجفان والمحابر وغيرها^(٣)، كما كان من أهم ما يصدره المغرب هو السكر، وكذلك البرانس التي كانت تصنع بتفزة من ناحية تادلا^(٤).

ومن المنتجات التي كانت منتشرة بالمغرب ويحتاجها الغرب الشمع وجلود البقر والتي كانت توجد بكثرة في جبل بني فنزكار الذي يبعد عن فاس حوالي سبعين ميلاً، وكان يقصده الناس حتى الجنوبيون لشراء الشمع وجلود البقر وإرسالها إلى جنوة والبرتغال^(٥)، وكذلك التجارة في المواشى وبخاصة في الإبل والخيل رائجة مع أوروبا التي كانت تستورد منها الكثير^(٦). أما البضائع المستوردة من أوروبا فمن ضمنها الملف الذي كان يباع بكثرة في المغرب، وكذلك كان يجلب منها بعض أنواع الثياب الحريرية فضلاً عن المدافع والبنادق وصفائح السيوف والرصاص والقنابل^(٧).

(١) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٠٧ وما بعدها؛ عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص ٣٠٣؛ إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(٢) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ١٩٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٣١٦ وما بعدها؛ مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢١٦ وما بعدها.

(٤) إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(٥) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٢٠ وما بعدها؛ مارمول كربخال، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٤١.

(٦) إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

(٧) المرجع السابق، ص ٢١٦.



كما كانت مدينة تفتة - وهي ثغر على المحيط الأطلنطي - مرسى للسفن الصغيرة، واعتاد بعض التجار البرتغاليين على مقايضة سلعهم بالشمع وجلود الماعز التي تكثر في هذه المدينة فكل واحد من سكانها عدد كبير من الماعز ترعى نهراً تؤول ليلاً داخل المنازل، وبها نهر صغير تدخل إليه السفن بسهولة، ويوجد بهذه المدينة جمر ك وضريبة الملح وتقسّم جميع المداخل بين الرجال القادرين على الدفاع عن المدينة^(١)، كما اعتاد سكان المناطق المجاورة لأصيلا وطنجة المتاجرة مع البرتغاليين^(٢).

أما عن التجارة مع بلاد السودان فكانت رائجة ومزدهرة، حيث أن الصحراء الكبرى لم تكن حائلاً بين المغرب وبقية البلدان السودانية، فكانت الصحراء أداة ربط بينهما فأدت هذه الصحراء دوراً حضارياً واقتصادياً مهماً، فمن خلال الصحراء عبرت مواكب العلماء وطلاب العلم ورواد الثقافة والحضارة، كذلك كانت التجارة من أهم وسائل الاتصال وتبادل السلع والمؤثرات الحضارية معاً. وكان من مظاهر التجارة الخارجية ما كان يحمله السود من السنغال من تجارة انتشرت بالمغرب وخاصة مدينة تارودانت والتي كانت مزدهرة بتجارة الجلد والتبر وريش النعام والأسلحة والصمغ^(٣).

وكانت التجارة تتم عن طريق القوافل على هذا الطريق بين السودان الغربي وبلاد المغرب الأقصى، فقامت به عدة مراكز تجارية كأساس ثم غلب عليها الطابع الثقافي، فعلى الجانب المغربي من هذه الطريق قامت عدة مراكز مهمة مثل سجلماسة وورقلة وغدامس وتوات وزويلة، أما مراكز الجانب السوداني فأهمها تتبكت وجاو، ولإدراك أمراء مملكة صنغى للأهمية الكبيرة لتوطيد العلاقات الاقتصادية والثقافية مع بلاد المغرب فكانوا يرحبون بسفراء الجانب المغربي ويرحبون بهم ويدعونهم لقصورهم كما حدث مع الحسن الوزان الذي زارها مرتين^(٤).

(١) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ١٠٨ وما بعدها.

(٢) أوغست كور: "دولة بنى وطاس (١٤٢٠-١٥٥٤)", ترجمة: محمد فتحة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، اكدال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٣١-٢٠١٠، ص ٥٣.

(٣) إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٤) نوال عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٤٦.



وتنوعت البضائع بين الطرفين فكان من صادرات المغرب إلى الأسواق الأفريقية الأوانى النحاسية والمصنوعات الحديدية كأدوات الفلاحة ولوازم الخيل وغيرها، والمصنوعات الزجاجية كالأكواب و عقود الزينة للنساء، كما كان الودع له أهمية خاصة فى صادرات المغرب والذي كان يستخدم فى الزينة، كما صدر قسم كبير من العطور مثل المسك والعنبر والمصنوعات القطنية والخيول، هذا إلى جانب المنتجات الأوربية من الأقمشة القطنية والنحاس والأسلحة^(١)، كما عرفت الكتب المغربية طريقها إلى بلاد ما وراء الصحراء ونشأت بسبب ذلك حرفة الوراقة بتلك البلاد^(٢).

أما أهم ما حملته القوافل المغربية العائدة من بلاد السودان فكان الذهب كمادة أساسية فى تلك المعاملات والذي كان يصدر منه جزءاً إلى جنوب أوروبا، كما جلب الرقيق من بلاد السودان الغربى إلى أسواق المغرب، ومن السلع السودانية أيضاً ريش النعام والتوابل^(٣). وهكذا تعددت وتنوعت السلع والبضائع المتبادلة بين المغرب الوطاسى وبلاد السودان الغربى فى تلك الفترة^(٤).

كما استمرت المبادلات التجارية بين بعض مدن المغربيين الأوسط والأقصى كتلمسان ودرعة وغيرها^(٥)، وكان يسمح بالتجارة للمراكب القادمة من المغرب الأوسط نظير وجود موافقة أعطيت لمراكب أتراك المغرب الأوسط للدخول إلى ميناء مدينة تطوان والتزود منه فى سنة ١٥٤٩/٥٩٤٢ من قبل الست الحرة حاکمة تطوان^(٦).

(١) نعيم زكى فهمى: "طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر العصور الوسطى)"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣، ص ٢٣٨.

(٢) الونشريسى، مصدر سابق، ج ٦، ص ٤٢٦.

(٣) الطاهر قدورى: "الأوربيون ببلاد المغرب فى العصر الوسيط وفرص التعايش"، عصور الجديدة، المجلد ٧، العدد ٢٦، ٤٣٨/٥١٦/٢٠١٦م، ص ٥٣.

(٤) نوال على محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(٥) عمار بن خروف: "العلاقات بين الجزائر والمغرب ٩٢٣-١٠٦٩م/١٥١٧-١٦٥٩م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم التاريخ، سنة ١٤٠٣/٥١٩٨٣م، ص ٣٠٧.

(٦) عبد الهادى التازى، مرجع سابق، ص ٣١٠.



وكانت الفنادق في الحواضر المغربية هي المكان الذي يبيت به التجار والزراع الغرباء واستخدمت لتخزين السلع أيضاً^(١)، وكانت العملية التجارية تتطلب وجود مترجمين يتقنون بعض الألسن (لغات) ويتولون بذلك تسهيل عملية التواصل بين التجار ويقوم بتعيينهم المشرف على الديوانة المغربية، وكان أغلب المترجمين من اليهود، لما عرف عنهم من كثرة تنقلاتهم واتقانهم للغات متعددة أهلتهم لممارسة هذه الوظيفة^(٢).

وقد تأثرت التجارة في العهد الوطاسي بالهجمات الأوروبية المتكررة على بعض سواحلها، كذلك فإن انعدام الأمن في الكثير من الأحيان أدى إلى انتشار ظاهرة اللصوصية وقطع الطريق في العديد من الطرق التجارية التي كانت غير مأمونة للتجار، ويتحدث الوزان (ت: ٥٩٢٦/١٥٢٠م) في ذلك عن جبل دادس قائلاً: "والتجار لا يقصدون هذا البلد لأن أهلهم يعيشون في بطالة ولا يمارسون أية صناعة وينهبون المسافرين"^(٣)، فكان ذلك له الأثر السيء على انحسار النشاط التجاري في بعض المدن.

وقد أسهم الغزو البرتغالي في تعاضم الأزمة السياسية والاقتصادية في المغرب، حيث عمل البرتغاليون على الحصول على الحبوب المغربية بثمنى الوسائل كالشراء أو استخلاصها على شكل ضرائب أو عن طريق النهب، وبسبب الإلحاح الشديد على الإنتاج المغربي من الحبوب والذي لا يراعى إمكانات المغرب وظروفه، عجز المغرب عن مواجهة المجاعة التي تعرض لها بسبب فقدان الفائض الذي كان يدخر لتلافي آثار المواسم السيئة، ولذلك كانت مجاعة عام ١٥٢٩/١٥٢١م^(٤)، وكذلك المجاعة التي حدثت في عام ١٥٤٩/١٥٤١م وهما من أشد المجاعات التي عرفها المغرب خاصة في دكالة والسوس حيث فقدت القبائل في هذه المناطق الكثير من سكانها وماشييتها وطاقاتها الإنتاجية، وأرغم المغربي خلالها على بيع أبنائه

(١) عبد القادر زيادية: "مملكة سنغاي في عهد الأسقيين"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ٢١١-٢١٣.

(٢) ابن خرداذبة (أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن خرداذبة) (ت: ٩١٢/٥٢٨٠م): "المسالك والممالك"، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٨٨٩، ص ١٥٣ وما بعدها.

(٣) الوزان، مصدر سابق، ج ١، ص ١٨٩.

(٤) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي: "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى"، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، الدار البيضاء، ١٩٥٤، ج ٤، ص ١٤٩.

قبل بيع نفسه^(١)، خاصة بعد أن شدد السعديون قبضتهم شيئاً فشيئاً على البرتغاليين والمتعاملين معهم عمدوا الى البحث عن الحبوب في الشمال الوطاسى الذين تساهلوا فى بيع القمح للبرتغاليين سداً لحاجاتهم المالية، فكان القمح من أهم الصادرات إلى الايبيريين وكذلك الجلود والشمع والصوف والتبر فى مقابل الفواكه المجففة والأنسجة القطنية والزجاج والأسلحة^(٢).
ومن العوامل التى أثرت سلباً على النشاط التجارى حركة الكشوفات الجغرافية التى قام بها البرتغال فى أوائل القرن ١٥م/١٦م، حيث أنهم استطاعوا الدوران حول طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨/١٥٠٤م، بقيادة فاسكو دى جاما (١٤٦٩-١٥٢٤م)، وهو ما شكل ضربة قوية لطرق التجارة التقليدية على مستوى العالم آنذاك^(٣).

(١) محمد رزوق: "قضية الرق فى تاريخ المغرب"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد ٨، العدد ٢، يوليو ١٩٨٦، ص ٢٧٧ وما بعدها.

(٢) أحمد بوشرب: "دكالة والاستعمار البرتغالى إلى سنة إخلاء أسفى وأزمور" دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ١١٢، ٤٤٨ وما بعدها.

(٣) عزيز سوربال عطية: "الحروب الصليبية وتأثيرها على العلاقات بين الشرق والغرب"، ترجمة: فيليب صابر سيف، مراجعة: أحمد خاكي، دار الثقافة، دار الجبل للطباعة، القاهرة، ط ٢، ص ١٩٣.



الخاتمة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على التجارة الداخلية والخارجية بمجتمع المغرب الأقصى فى العهد الوطاسى، حيث أن فترة الحكم الوطاسى ببلاد المغرب الأقصى قد تخطاها الكثير من الدارسين فى دراساتهم ووسموها بالغموض، وبنوا هذه النظرية انطلاقاً مما كان يعيشه المغرب آنذاك من حروب وفتن وأزمات اقتصادية وسياسية.

أوضحت الدراسة أنه رغم تعرض المغرب الأقصى للعديد من الحروب والاضطرابات فى عهد بنى وطاس، إلا أن النشاط الاقتصادى قد استمر وتطور فى أغلب المناطق بالمغرب الأقصى، نظراً لتوفر العديد من المصادر والثروات الزراعية والمعدنية ببلاد المغرب والتي أتاحت استمرار النشاط الاقتصادى وازدهاره فى عدة مدن لاسيما المدن الكبيرة والتجارية منها وظهر ذلك جلياً فى المجال الزراعى والصناعى، كما استمرت التجارة بين مدينة فاس العاصمة وباقي الأقاليم بالمملكة إلى جانب التجارة الخارجية مما أسهم فى استمرار النشاط الاقتصادى وتطوره.

وقد تناول الباحث النظم التجارية والتي أخذت عدة أشكال منها البيع بالمعاوضة ونظام المزايدة وكذلك الدلالة والسمسرة ونظام القراض، مع توضيح لكل نظام وتعاملاته التجارية، كما تبين وجود الشركات التجارية بين شخصين أو أكثر بعقد مبرم بينهم على أن يقسم الربح على أساس مدى المساهمة فى الشركة، كذلك نظام الوكيل التجارى والذى يتولى حق القبض وطلب الحقوق نيابة عن موكله، كذلك عُرف بالمغرب نظام الرهن وكذلك نظام المعاوضة وهو ما يعادل نظام المقايضة، كما وجد أيضاً نظام العارية والسلف والكراء، وكل هذه الأنظمة تتم بناءً على عقد مبرم بين الأطراف.

ومما يدل على مدى نشاط الحركة التجارية آنذاك ورواج كافة السلع رغم الاضطرابات والحروب التى كانت تشهدها البلاد، انتشار الأسواق والحوانيت لمختلف السلع والصناعات المنتشرة فى ذلك الوقت، وبين الباحث كيف اختصت كل سوق بصناعة أو نوع معين من هذه السلع، وأنها غالباً ما تكون حول المساجد على حسب ما توفره لها من احتياجات المسجد، ولارتباط المسجد بالأسواق سميت أبواب المساجد بأسمائها، مثل مسجد القرويين فى فاس فيه باب الكتبيين وباب الشماعين وباب الموتقين، ثم تتعاقب الأسواق طبقة طبقة فهناك أسواق للرقيق، وأخرى للزيت والبنز والغزل والعطارة والخضر واللحم وغيرها من السلع، إلى أن يكون آخرها إلى جانب سور المدينة والتي يجب أن تكون بعيدة عن



المنازل والسكان حتى لا تؤذيهم برائحها أو أدخنتها مثل الدباغين والصباعين والحدادين وغيرها من الحرف. كما بين الباحث وجود أسواق أسبوعية تعقد بالقرى البعيدة عن المدن وهي أسواق خاصة يباع بها اللحم والسمن والخضر والفاكهة، أما سكان القرى القريبة فكانوا يقومون بتسويق سلعهم في الحواضر، حيث ينزلون بفنادق المدينة لبيعها بسعر أعلى وفي وقت وجيز حتى يتمكنوا من العودة إلى قراهم.

وبينت الدراسة أن الموقع الجغرافي للمغرب الأقصى جعل منه همزة الوصل بين أوروبا من جهة والسودان الغربي من جهة أخرى، ولذلك تعددت الطرق التجارية التي ربطت بين الطرفين، وذلك في ظل تشجيع السلطة السياسية لبنى وطاس، واتضح ذلك من خلال المراسلات بينها وبين ملك فرنسا، وبينت الدراسة وجود علاقات تجارية وثيقة بين أهل المغرب آنذاك والتجار البرتغاليين والإنجليز من جهة وبلاد ما وراء الصحراء من جهة أخرى، وأوضحت المنتجات والبضائع المتبادلة بين جميع الأطراف.

كما بينت الدراسة إلى وجود عدة أسباب أثرت سلباً على التجارة في العهد الوطاسي، ومنها الهجمات الأوربية المتكررة على بعض سواحلها وانعدام الأمن في الكثير من الأحيان، وانتشار ظاهرة اللصوصية وقطع الطريق، كذلك ظهور حركة الكشوفات الجغرافية التي قام بها البرتغال في أوائل القرن ١٥/١٦م، والتي شكلت ضربة قوية لطرق التجارة التقليدية على مستوى العالم آنذاك.



